
أدب الخلاف وضوابط الحوار في الإسلام

دكتور

محمد محمد يحيى

قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

مجلس شورای اسلامی - تهران - ۱۳۵۷

شماره ۱۰۰

تاریخ

تاریخ تصویب: ۱۳۵۷/۰۵/۰۵

موضوع: تصویب لایحه اصلاحیه قانون اساسی

الحمد لله رب العالمين جعل الدين رباطاً متيناً بين قلوب المؤمنين ، وأمر بالاتحاد والتعاون ونهى عن التفرق والتنازع في كتابه المبين ، لا إله إلا هو الحكيم العليم .
وأشهد أن سيدنا محمداً رسول الله صلى الله عليه وسلم ذو القلب الرحيم والخلق الكريم ، اللهم صلى وسلم وبارك عليه وعلى أصحابه الذين طابت نفوسهم وصفت قلوبهم فكانوا هم السادة العالمين .
أما بعد

فكما لا شك فيه أن الاختلاف في وجهات النظر وتقدير الأشياء والحكم عليها أمر فطري له علاقة بالفروق الفردية إلى حد بعيد ، إذ يستحيل بناء الحياة ، وبناء شبكة العلاقات الاجتماعية بين الناس أصحاب القدرات الواحدة والتمعية الواحدة ، ذلك أن الأعمال الذهنية والعملية تتطلب مهارات متفاوتة ، كان حكمه الله تعالى اقتضت أن يكون بين الناس بفروقاتهم الفردية سواء أكانت خلقية أم مكتسبة - وبين الأعمال في الحياة تواجد والتقاء ، وكل ميسر لما خلق له .

وعلى ذلك فالناس مختلفون في طبائعهم وتفكيرهم وألوانهم ، ولقد جعل الله ذلك آية من آياته قدرته ، قال تعالى : (ومن آياته خلق السموات والأرض واختلاف السنتكم وألوانكم إن في ذلك لآيات للعالمين) (١) .

وحتى في درجات الإيمان نجد المؤمنين متفاوتين فمنهم الظالم لنفسه ومنهم المقتصد ومنهم السابق بالخيرات (ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنه مقتصد ومنهم سابق بالخيرات باذن الله ذلك هو الفضل الكبير) (٢) .

فالاختلاف أمر فطري في البشر عامة وفي غيرهم أيضاً وصنف الله حيث قال (ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة ولا يزالون مختلفين ، إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم) (٣) .

إذن فاختلاف الناس في طبائعهم وتفكيرهم وجهات نظرهم أمر حتمي لا بد منه ، لكن بدل أن يكون اختلاف وجهات النظر ظاهرة صعبة تفنى العقل السليم

(١) سورة الروم آية ٢٢ .

(٢) سورة فاطر آية ٢٢ .

(٣) سورة هود آية ٦١ .

بخصوصية في الرأي أنقلب إلى وسيلة للتاكل الداخلي ، والانتهاك ، وفرصة للإقتتال حتى كاد الأمر أن يصل إلى حد التصفية الجنسية ، وإلى الاستتصار والتقوى بأعداد الدين على صاحب الرأي المخالف وما أكثر ما هوقت علينا خلافاتنا حول منسوب أو مباح أمراً مفروضاً أو واجباً . حقا لقد اتقنا من الاختلاف لكننا افترقنا آداب والالتزام بأخلاقياته ، فكان أن سقطنا فريسة التاكل والتنازع الذي أوردنا هذه الحياة الفاشلة وأدى إلى ذهاب الريح وقد قال تعالى (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم . . .) (١) .

وزيادة للتأكيد يحذرنا الحق سبحانه من السقوط في علل أهل الشرك ، وقد نص علينا تاريخهم عبرة لأولى الألباب ثم قال : (ولا تكونوا من المشركين . من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا كل حزب بما لديهم فرحون . . .) (٢) .

بل إن الحق سبحانه جعل الاختلاف الذي يسبب الافتراق والتمزق ابتعاداً عن الهدى النبوي أو انتساباً للرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ونفى عن أصحابه - أي أصحاب هذا الاختلاف - محبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) لهم - فقال سبحانه (إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء) (٣) . كما بين جل شانه أن هلاك أهل الكتاب إنما أتى باختلافهم وبليهم حيث إنهم وظفوا ما عندهم من علوم ومعارف لليلى بينهم فقال سبحانه (وما اختلف الذين أتوا الكتاب إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم) (٤) .

وهكذا يتضح لنا أن الاختلاف المقصود به البلى وتلويح الدين من علل أهل الكتاب التي كانت سببا في هلاكهم ، ونسخ أديانهم ، وبقاء قصصهم وسائر إضاح للعروس والبعث لمن ورثوا الكتاب والنبوة (٥) .

ولذا نجد النبي (صلى الله عليه وسلم) تنتفخ أوداجه غضبا له عندما خرج على بعض الصحابة وهم يجادلون ويختلفون في الكتاب ، وهو يقول لهم : (إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب) (٦) . وفل بحث أصحابه يوما على الوحدة والاتفاق والابتعاد بقدر الامكان عن الاختلاف واحاديث في ذلك كثيرة وكثيرا ما كان يقول «لا

(١) سورة الأنفال آية ٢٦٥ . (٢) سورة الروم آية ٣١ - ٣٢ .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٦ . (٤) سورة آل عمران آية ١٠٥ .

(٥) لنب الاختلاف في الإسلام من ٨ ، ١٠ يتصرف ط كتاب الأمة ج ١ ص ١٤٠ هـ

(٦) صحيح رواه البخاري في باب كراهية الاختلاف - فتح الباري ج ١٢ / ٢٨٩ .

تختلفوا فتختلف قلوبكم»^(١).

بل ويعلم الصحابة أدباً هاماً عند قراءتهم للقرآن خاصة فيقول : (اقرأ القرآن ما أنتلف عليه قلوبكم فإن اختلفتم فيه فقوموا) ...^(٢).

إنها لفظة عظيمة من الرسول (صلى الله عليه وسلم) حين يدعو الصحابة للقيام من القراءة إذا اختلفوا في بعض أحرفها أو في معانيها الواردة حتى تهدأ النفوس والقلوب والفؤاد وتنتفي دواعي الحدة في الجدل الملهية إلى المنازعة والشقاق . أما إذا انتلفت القلوب وسيطرت الرغبة المخمصة في الفهم فقلوبهم مواصلة القراءة والتدبر والتفكير في آيات القرآن الكريم .

فالرسول لا يريد الاختلاف الذي يتطور وتتصق أخايدده فيسيطر على الشخص ويملك عليه حواسه درجة ينسى معها المعاني الجامعة فتضطرب الموازين وينقلب عندها الظن إلى قطبي ، والمتحارب إلى محكم ، وظنى الدلالة إلى واضح الدلالة والعام إلى الخاص . . . وهكذا حتى تستهوي النفوس العظيمة مواطن الخلاف فتسقط في هاوية تكفير المسلمين - كما نرى ونسمع اليوم .

فهى نعمة كريمة من الرسول - صلى الله عليه وسلم - فقد تنقلب الآراء الاجتهادية والمدارس الفقهية إلى محلها - أهل النظر والاجتهاد - على أيدي التقليدين والاتباع إلى ضرب من التحزب الفكرى والتعصب السياسى ، والتحزب الاجتصاصى تلوث على حسنة آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - فتصبح كل آية أو حديث لا توافق هذا اللون من التحزب الفكرى أما مؤولة أو منسوخة .

ولعل مرد معظم هذه الاختلافات إنما تعود إلى صرح في الفهم تورثه حل النفوس من الكبر والعجب بالرأى ، والطواف حول الذات والافتتان بها واعتقاد أن الصواب والزمامة رضاء الكيان إنما يكون باتهام الآخرين بالحق وبالباطل الأمر الذى قد يتطور حتى يصل إلى الفجور في الخصومة والعياذ بالله تعالى . نعم ، لقد اختلف السلف الصالح - رضوان الله عليهم - لكن اختلافهم في الرأى لم يكن سبباً لاهترائهم أنهم اختلفوا لكنهم لم يتفرقوا لأن وحدة القلوب كانت أكبر من أن ينال منها شيء .

(١) الجامع الصغير السوطى ج ٢ / ١٩١ .

(٢) حديث صحيح أخرجه مسلم في صحيحه بمنقحه له الظم باب النهى عن اتباع متشابهة القرآن والتخلف

متشابهة والنهى عن الاختلاف في القرآن ج ٢ / ١٦٦ عن عبد الله البجلي .

أما المسلمون اليوم فقد وجدت بينهم اختلافات لا يعلم مداها إلا الله تعالى حتى انقلبوا إلى أمة مستهلكة على مستوى الأفكار والأشياء معا لأنهم اقتصدوا المغانى الجامعة والقواسم المشتركة ، وغابت المشروعية الكبرى في حياتهم ، وأصاب الخلل بنيتهم الفكرية .

إذا فلماذا من إعادة الصياغة وإعادة الترتيب المفقود لفكر المسلم ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى كتب الأصول ، حيث وضع علماءنا الضوابط والقواعد للمقايضة والاستنتاج لضبط الرأي ، وضمان مساره ، واقترب العلم عندهم بأخلاقه ، وتنمية الدراسات التي تؤكد وحدة الأمة وقواسمها المشتركة ، والمنهج التربوي الذي يسلمها بأخلاق المعرفة ، وإبراز النقاط الجامعة ، واعتبار فترات الرفض والخروج والخلافات حالات مرضية لا يعتد بها .

فما أخرجنا اليوم إلى معرفة هذه الضوابط لكي تظل الاختلافات محكمة بها وقائمة على أصولها فتجعلها أخلاق وأداب حميدة ، ومن هنا يأت هذا البحث وهو (أدب الخلاف وضوابط الحوار في الإسلام) خطوة على الطريق بعيدا عن التعصب والجور والعنف والمعنون على روح الإسلام الحقبة الصحيحة ، نأخذ من خلاله نماذج وأمثلة لما كان من علماءنا الاجلاء وسلطاننا الصالح (رضوان الله عليهم جميعا) نتأسي بهم ونقتدي بأخلاقهم .

نسأل الله العظيم أن يجعلنا ممن يقول الحق ويهدي إلى طريقه ، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا وأن ينزع الكره والخلاف بين أمة الإسلام وأن يجعلهم أمة واحدة متمسكة بكتاب الله وسنة رسوله (صلى الله عليه وسلم) فلا تضل أبدا - آمين
يارب العالمين .

المبحث الأول : ما لا يجوز الخلاف فيه من الحقائق والمسلمات

مما سبق يتضح لنا أن من طبائع الأشياء الاختلاف حيث تتعدد الألوان وتختلف الأشكال وحسب الله العظيم حيث قال : (ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها ، وغرابيب سود ، ومن الناس والنواب ^{الأنثى} ^{الأنثى} مختلف ألوانه كذلك . إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور) (١).

فهذه طبيعة أرادها الله سبحانه دلالة على قدرته وإرادته في صنعه العجيب الجميل وإذا كان الاختلاف كذلك في مجال الطبيعة فإنه وارد في الحياة الإنسانية . تبينوا الحياة بنونه فراغا لا نهائيا مملا لخلوها عن الآراء المستهجرة الباحثة عن الحق.

لإذا لم يكن هناك خلاف في وجهات النظر لم تكن هناك آمال في مستقبل أفضل ولا في قضايا أصح ، ولا بأس في الإسلام من تعدد الآراء لتتسع الدائرة التي يتحرك فيها المكلفون تيسيرا وعونا ، ذلك بائنا ليست أهواء تتناطح ، وإنما هي زهور تتكامل وتتلاقح ، زهور متعددة الألوان والطعوم ، وبعد الخلاف يبدو أكثر من لون وأكثر من رائحة ، وذلك أمر ضروري حتمي حتى لا تصاب بعض الألوان فلا تبصر إلا لونا واحدا وإذا كان الاختلاف كذلك أمر طبيعى حتمي ، إلا أن هناك من أحكام الشريعة الإسلامية ما هو ثابت عام ، ولا مجال فيه للاختلاف سيما دار الفلك وتغيرت الظروف والأحوال كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود المقررة بالشروع على الجرائم ، . . . ونحو ذلك فهذه الأحكام لا يتطرق إليها تغير ولا اجتراء يخالف ما وضع عليها (٢).

لهذا إن حقائق شرعية يستوى الخاصة والعامة في دركها كأصول العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات ، . . . فالإيمان بالله ولقائه ، والسمع والطاعة لما جاء منه ، وأداء الأركان المجمع عليها في ميدان العبادات ، وترك المعاصي المجمع عليها في ميدان المحظورات وبناء النفوس على مكارم الأخلاق ، وأشرف التقاليد ، كل هذا يقيم أمة لها مكانتها في الدنيا والآخرة فلا يجوز الخلاف فيها بشكل ما لو لا اختلاف عليها ، بل أن الفوضى فيها من التكلف الذي نهينا عنه شرعا .

(١) سورة طه آية (٢٧ - ٢٨).

(٢) راجع عوامل السعة والحرمة في الشريعة الإسلامية ١ - يوسف القرضاوى ص ٧٧ ط دار الصحوة.

المبحث الثاني : ما يَحتمل الخلاف في الرأي وأسس هذا الاحتمال : أسباب الاختلاف

وإذا كانت هناك حقائق ثابتة لا تتغير فإن من الضروري أن يكون هناك أيضا ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة زمانا ومكانا وحالا .

والدارس للشرعية الإسلامية وبقائها يجد أن هناك اتساعا لمنطقة (العلم) أو حيناً تركته النصوص قصداً لاجتهاد المجتهدين في الأمة ليعطوها بما هو أصليح لهم . واليق بزمانهم وحالهم مراعين في ذلك المقاصد العامة للشرعية مهتدين بروحها - فملء هذه المنطقة أو ذلك الحيز متروك لاجتهاد المجتهدين في حدود الشرعية ، والقياس على أحكامها لم يضيق عليهم فيها ماداموا أهلاً للاجتهاد .

ولم هذه المنطقة تتعدد المسالك ، وتتوغل المأخذ من الفقهاء في ملء هذا الحيز نون أن تضيق الشرعية ذرها بواحد منها مادام إنه وضع في موضعه ، واستوفى شروطه .

ولذا نجد من مصادر التشريع وأدلتها فيما لا نص فيه .

أ - القياس : وهو إلحاق أمر لم ينص على حكمه بأخر قد نص عليه لعله جامع بينهما ، ولم يوجد معتبر بين الأمرين ، وله أمثلة كثيرة في كتب الفقه .

ب - الاستحسان : وهو المنول عن حكم اقتضاء الشرع في واقعه إلى حكم آخر فيها دليل شرعي يقتضي هذا المنول ، هذا الدليل هو سند الاستحسان كما ذكر الفقهاء من مصادر التشريع كذلك المصالح المرسلة وهي ما جبر عنها الشافعي - رضي الله عنه - بالمصلحة المشبهة بالمقيدة على أن تكون المصلحة من جنس المصالح التي أقرها الإسلام وحملها في الأحكام الخاصة بالمعاملات فقط .

كم ذكروا الاستحسان : وهو عبارة عن التمسك بدليل عقلي أو شرعي ، وليس راجعاً إلى العلم بالدليل بل إلى دليل مع العلم بانتفاء الغير أو مع ظن انتفاء الغير عنه بذل الجهد في البحث والطلب ، كما ذكروا كذلك الاجتهاد ، والعرف وغير ذلك مما ذكرته كتب الفقه وأصوله (١)

(١) حول هذا راجع - مصادر الفروع الإسلامية فيما لا نص فيه / عبد الوهاب خلاف ص ١٦ - ٢٠ ط ١٩٥٤

والاستحسان الفرائدي ٨٠/٦ - ١٧٥ ط الأبيرية ١٣٢٢ هـ ، أصول التشريع الإسلامي / علي حسني ط ١٩٥٤

١١٥ - ١٤٢ ط ٢ ، مصادر الفروعية د/ علي جروانة ص ٦٢ - ٨٦ .

عوامل الصحة والخبرة في الشريعة الإسلامية د/ القرطبي ص ١٢ - ٢٥ .

هذا من الملاحظ كذلك أننا نجد أن معظم النصوص أتت في صورة مبادئ كلية وأحكام عامة ، ولم تتعرض للجزئيات ، والتفصيلات والكليات إلا فيما كان شأنه الثبات والدوام برغم تغير المكان والزمان كمشؤون العبادات والزواج والطلاق والميراث ونحو ذلك من شؤون الأسرة ، فقد عالجت الشريعة بالتفصيل الملائم سنأ لباب الابتداع والتحرير في أمور العبادة ، وحسبما النزاع والصراع في أمور الأسرة ، وإرساء لدهائم الاستقرار في الجانبين معا ، وهما أخطر أمور الحياة .

أما فيما عدا ذلك مما يختلف تطبيقه باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والعوائد فكانت النصوص فيه - غالبا - عامة ومرنة ، إلى حد بعيد لئلا يفسق الشارع على الناس إذا ألزمهم بصورة جزئية معينة قد تصلح لمصر يوم عصر ، أو حال يوم حال أو إقليم يوم آخر ... فالشارع الحكيم لم يرد أن يجعل نصريه [لوائح] تنظيمية تفصيلية دائما ، بل أرادها منارات هادية لمن أراد أن يسير عليها إذا اهتم بالنس على المبادئ والأهداف دون الوسيلة أو الأسلوب إلا في أحوال خاصة .

والمعامل كذلك في أمر الشريعة يرى أنها رأت الضرورات والحاجات ، والأعذار التي تنزل بالناس فقدرتها على قدرها ، وشهدت لها أحكام استثنائية تناسبها وفقا لاتجاهها العام في التيسير على الخلق ، ورفع الأغلال التي كانت عليهم في بعض الشرائع السابقة ، ومن ثم نجد من القواعد الأساسية ، التي أجمعت عليها كتب الفقه « الشقة تجلب التيسير » ، « الضرورات تبيح المحظورات » ... وغير ذلك .

وبناء على ذلك شرحت الرخص في الفرائض الإسلامية للمرضى ، والمسافرين ، وأصحاب الأعذار المختلفة ، وجاء الحديث الشريف « إن الله يحب أن تؤتى رخصة » كما يجب أن تؤتى عوائمه » ولذا نجد الكثير من المحققين كابن القيم وغيره^(١) يقررون « أن الفتوى تتغير وتختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والعوائد والنيات » حيث إن الحكم يندرج مع طقه وجودا وعندما إذن فهناك من الأحكام ما يسوغ فيه الخلاف بشرط عدم التصحيب للرأي ، فعل أو قول يقول فيه عالم : إنه حرام ، ويقول آخر : إنه مكروه ، أو فعل أو قول يقال فيه : إنه واجب وآخر يقول : إنه سنة ... وهكذا .

فالاختلاف وارد ولا بد منه ، وعلى قدر تفاوت الناس في درجات التفكير تكون مصافة الخلاف بينهم ، تضيق هذه المسافة وتتسع ... طبق ما يتوفر لها من عناصر

(١) حيث تور تلك أيضا الإمام القراني في كتابه « الأحكام والفريق » وكذا العلامة ابن عثيمين في رسالته « نشر العرف في بناء بعض الأحكام على المذهب » ... راجع عامل السعة والمرونة في الشريعة الإسلامية و/القرضاني ص ٧٧-٧٨ .

الحكمة الضابطة فالاختلاف سنة اجتماعية تفرض نفسها ، والاحتمالات واردة ولا بد لها من أسس .

المبحث الثالث : أسس الاحتمال واسباب الاختلاف

أما عن أسس الاحتمال لأكثر من رأي فنرجع إلى مايلي :

١ - طبيعة الدين : حيث أراد الله سبحانه أن تكون في أحكام الشريعة - المنصوص عليها ، والسكوت عنها ، وأن يكون في المنصوص عليها المحكمات والمتشابهات والقطعيات والظنيات ، والصريح والمؤول ، فتعمل العقول في الاجتهاد والاستنباط فيما يقبل الاجتهاد والاستنباط ، وتسلم فيما لا يقبل ذلك إيماناً بالقياس وتصديقاً بالحق ولو شاء الله لجعل الدين كله وجهاً واحداً وصنعة واحدة لا تحتمل خلافاً ولا تحتاج إلى اجتهاد من حاد عنها قيد شعرة فقد كفر ، ولكنه لم يرد ذلك توسعة على عباده فتتفق الأحكام مع طبيعة الدين واللغة والناس جميعاً .

ولو شاء الله تعالى أن يتفق المسلمون على كل شيء ولا يقع منهم اختلاف في شيء لأنزل الكتاب كله نصوحاً محكمات قاطعات الدلالة لا تختلف عليها الألفاظ ولا تتعدد التفسيرات ولكنه جل شأنه أراد أن يكون في كتابه المحكمات - ومن أم الكتاب ومغلف - وفيه المتشابهات - ومن أقله - وفي ذلك ابتلاء من ناحية ، وشغل العقول لتجتهد من ناحية أخرى ، يقول سبحانه وهو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تلوينه وما يعلم تلوينه إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون أماناً به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب^(١) .

بل إننا نجد القراءات نفسها قد تعددت ولم ير أحد من المسلمين أي حرج في ذلك لأنها كلها ثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) .

روى البخاري في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه : سمعت رجلاً قرأ آية ، وسمعت رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يقرأ خلافها ، فأخبرته فعرفت في وجهه الكرامة ، فقال : كلاكما محسن ، ولا تختلفوا فإن من قبلكم اختلفوا فهلكوا رواه البخاري في له التفسير باب فضائل القرآن .

فهذا الخلاف الذي نهى عنه وحذر منه هو الهللك وهو التعادي ، أما الاختلاف بغير عداوة أو تعاد فقد أقرهم ، عليه حيث قال : كلاكما محسن ، ثم حذرهم من

(١) سورة آل عمران آية ٧٠ .

الاختلاف المهلك بعد الحكم بأحسانتهما ، وعلى ذلك يرجح لسلف الصالح من آل البيت ولصحابة والتابعين رضوان الله عليهم .

هـ - طبيعة اللغة : إذ أن النصوص القرآنية والسبوية وهما مصدر لتشريع نصوص قوية لفظية يجرى عليها ما يجرى على كل نص لغوي عند فهمه وتفسيره فتجد فيها للفظ المشترك الذي يحمل أكثر من معنى ، وفيها ما يحتمل الحقيقة والمجاز ، وفيها ما يدل بالسطوح وما يدل بالمفهوم ومنها المطلق والمقيد ، والعام والخاص ، وكذلك ما دللته الطحية وما دللته احتمالية راجعة أو مرجوحة والأمثلة على ذلك كثيرة ، من ذلك مثلاً آية الطهارة [يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأمسحوا برؤسكم وأرجلكم ، يأيكمين] (١) ، الآية .

لقد ورد فيها أقوال وأراء للفقهاء كثيرة ، كما تعددت تفسيراتهم لها ، وجل هذه لأراء يطلق بأمر لغوية .

صها - هل لترتيب بين الأعطاء مفسولة أو مسحوبة فوجس أو لا ؟

وهل العناية في قوله [إلى المرفقين] وقوله [إلى الكعبين] داخله أولاً ؟

وهل الباء في «برؤسكم» لتبعيض أو للإلتصاق ، وماتأويل «وأرجلكم» بالجر وغير ذلك مما ورد من أراء كثيرة حول لغويات هذه الآية ، ومراء كل (٢٠٠٠) .

ج - طبيعة البشر وطبيعة الحياة

فطباع البشر ومبادئهم مختلفة فمنها المحسن والتقيح ومحمود والمذموم . ومن ثم فلابد من الاختلاف فيما بينهم .

وكذلك نجد أن طبيعة الحياة ولكون هي الأخرى متعددة الألوان ومختلفة الأشكال وآيات القرآن (٣) ، وشهد الكون دالة على ذلك دلالة واضحة .

لهذا كان اختلاف الأسماء والألوان ومظاهر الحق آية من آيات الله وقدرته ، فإذن اختلاف المدارك والعقول وما تنظمه تلك العقول آية من آيات الله كذلك .

«لمن العتب أذن يبرأ حسب الناس جميعاً في قالب واحد في كل شيء» وجعلهم نسخاً مكررة لذلك أمر مصنف الطفرة الله التي طهر الناس طيباً (٤) .

(١) راجع المسحورة الإسلامية بين الاختلاف الشروع والتفرق المذموم د/ القرطبي ص ٦٦ ، ٦٣ .

(٢) مسسورة المائة آية .

(٣) راجع المسحورة الإسلامية بين الاختلاف الشروع والتفرق المذموم د/ القرطبي ص ٦٦ ، ٦٣ .

(٤) راجع على سبيل المثال آيات سورة البقرة ٣٧ - ٣٨ ، وسورة الروم آية ٢٢ .

لمن البديهي إذن أن يكون في الناس من يعمل إلى التشديد ومن يعمل إلى التيسير ومن يأخذ بضدهم النص ، ومن يأخذ بقضاهم وروحه ، ومن يسأل عن الخير ، ومن يسأل عن الشر مخالفة أو يدركه ومن ثم يتوجب على ذلك احتلالهم في الحكم على الأشياء والمواقف والأعمال ، ويظهر ذلك واضحا في مجال السياسة والفقه ، والسلوك اليومي العادي للناس .

و لأمثلة على ذلك ونسحة بينه منها مثلا - ما حدث من أبي بكر لصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما عند مشاوره الرسول (صلى الله عليه وسلم) لهما في أسرى عروة بدر ، فقد كان أبو بكر رضي الله عنه يميل إلى الزاغة والرحمة ، وعمر يميل إلى الشدة والقوة . . .

وكذا سجد القرآن الكريم وقد حكى لنا ما حدث بين موسى وأخيه هارون عليهما السلام حين اختلفا حتى أخذ موسى بنحية أخيه ولامه أشد اللوم على تركه بني إسرائيل يعبدون لعجل قال تعالى {قال يا هارون ما منعك إذ رأيتهم ضلوا ألا تتبين أفعصيت أمري . قال يا ابن لا تأخذ بهنيتي ولا برأسي إني خشيت أن تقول فرقت بين بني إسرائيل ولم تزلق قواي} (١) .

وفي آية أخرى {فلا تشمت بي الأعداء . . .} (٢) .

٥ - كما أن هناك من أسس الاختلاف وأسبابه ما يرجع إلى رواية السنن حيث إن الأحاديث كثيرة ومتعددة وقد لا يبيع المجتهد أو لفظه الحديث فيفتي بمقتضى ظاهر آية أو حديث آخر ، أو يقيس على مسألة سبق فيها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فضاء وقد كان سيدنا أبو بكر رضي الله عنه لا يعلم السنة في ميراث لجة حتى أخبره من يروونها .

وكان سيدنا عمر رضي الله عنه لا يعلم سنة الاستئذان حتى طلع عليها من أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وقد يبيع الحديث لفظه أو المجتهد ولكنه يرفض سنته لمن قد دحه فيه ، وربما ينفه غيره بسند أقوى وأجود ليأخذ به ، وهذا لخلاف بين العلماء في تقويم الرجال وقبول المتن أم شائع لاشك فيه .

وقد سجد من الفقهاء من يشترط في قبول خبر لأحد مثلا شروطا (٣) لا يوفقه غيره

(١) سورة مائدة ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ ، (٢) سورة الأعراف آية ١٥ ،

(٣) كان يشترط بعضهم عرض الحديث على كتاب الله وسنة رسوله ، أو يشترط أن يكون الحديث لفظه وعمر ذلك ، حول ذلك راجع دستور الوحدة الثقافية بين المسلمين ومحمد بن علي بن أبي طالب عن رغم الكلام عن الثلاثة الاعلام / ابن تيمية ٢

صحيح فيقع الاختلاف وهكذا . .

أضيف إلى ذلك أن الدلالات وهي مختلفة قد تتساوى في مادة معان كثيرة .
ويصعب ترجيح أحدها على الآخر ، مثل معارضة امام يخاص أو لمطلق يعقبة
وهو اختلاف تنوع لا اختلاف تصاد وهذا باب واسع في الروايات وبحر ضخم . .
إلى غير ذلك من أسس الاحتمالات التي ترجع إلى رواية لسنن .
(هـ) كما أن من أسس الاحتمال واختلاف وجهات النظر ما قد يعود إلى أسباب
ترجع إلى القواعد الأصولية وقسوط الاستنباط ، فنجد من المجتهدين من يأخذ
مثلاً بالمصالح المرسلة ، وهناك من لا يأخذ بها فتختلف أقوالهم في الوقائع بناء
على ذلك .

ننا نجد من هذا النوع أموراً أخرى اختلف المجتهدون فيها ، وتحرف في كتب
الفقه بالأدلة المختلف فيها ، مثل - سد الزرع - الاستحصان - الاستصحاب ،
الأخذ بالأحوط ، الأخذ بالأحرف ، العرف - العادة . . . وغير ذلك .

أضيف إلى ما سبق من أسس الاحتمال إن الاختلاف في حد ذاته فيه رحمة
بالأمة وتوسعة عليها حيث أتاح هذا الاختلاف فرصة لاختيار في الأمور فيكون فيه
رحمة وسعة كما في الاختلاف - المصنوع طهما - ثروة كبيرة - فتكثر الآراء
ونجتهد العقول وتستنبط وتتفرع المسالك ، وفي هذا كله ثروة فقهية تشريعية .

هذه هي أهم أسس الاحتمالات لأكثر من رأى تلك الاحتمالات - أو الاختلافات -
لتي لا تؤدي إلى تفرق الكلمة أو إلى تشتيت الصف فهي اختلافات لا تلسد للود
قضية فلا تتنازع الحوائف ، وتتحدى الأمة بل يثرى الفكر ويعمل العقل .

أما الاختلاف المذموم المؤدي إلى تفرق الكلمة وواقع الشقاق والمزاج فقد حذر منه
الإسلام وقد بين أسبابه حذراً من الوقوع فيه ، ويمكن تلخيص أهم هذه الأسباب
فيما يلي

١- الجهل ، فلقد كان الجهل وما يزال مانعاً من الوصول إلى الحق ، فالجهل أمر
يهدم على صاحبه التصارب والتعصب وعدم الانصياع للغير ، ويوضح القرآن
الكريم ذلك جلياً حيث بين حدود اناس عن الحق لجهلهم .

فيقول سبحانه (وأذكر أخا عاد إذ أنذر قومه بالاختلاف وقد حلت النذر من بين
يديه ومن خلفه ألا تعبدن إلا الله أتى أحفادكم عذاب يوم عظيم ، قالوا اجئنا
لنؤفك من لهننا فأتنا بها تعدنا إن كنت من الصادقين - قال إنما أعلم عند الله

وأنبئكم ما أرسدت به ولكني أراكم قوماً تجهلون^(١).

ومن قوم موسى عليه السلام يقولون سيدهم ، وقالوا يا موسى جعل لنا إلهاً كما بهم ، إله قال أنكم قوم تجهلون^(٢).

فإن جهل إله وحتير النهي من الأسباب التي أدت إلى عدم وصول هؤلاء إلى الحقيقة وبدأوا يختلفوا مع أنبيائهم بجهلهم ، وكان اختلافهم هذا مدموماً ليس منه لإسلام ويحذر منه ربما إلى الألفة بالعلم وتباعد الحق.

٢- التقليد المورثة : حيث حكى لنا نزار أنكريم مدى تأثير لتكثير من كان يدعوهم الأنبياء ، بنى دين الله فكان يرفضونه لما ورثوه عن آبائهم وأجدادهم من تقليد تحالف ما يدعوا إليه هؤلاء الأنبياء ، ولقد بين أنقرر أن تحكم هذه التقاليد وهذا من الحق مهما كانت درجته أمر واضح وقاسم مشترك لرفض دعوة الحق في كل دعوة من دعوات الرسل يقول سبحانه (وإذا قيل لهم تبعدوا ما أنزل الله قالوا في كل دعوة من دعوات الرسل يقول سبحانه (وإذا قيل لهم تبعدوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتمون^(٣)).

وقد سئل أحد لأحد ، من «مشركي» عن «محمد» - صلى الله عليه وسلم - فقال أنا أعرف ابني وأعرف محمد ، ومعرفتي لمحمد أشد ... ومع ذلك فقد عرضت عليه التقاليد البالية أن يبقى أسير هذه التقاليد ، وصلى الله حيث كان (يعرفونه كما يعرفون أسلافهم ومن فريقاً منهم لا يكتبون الحق وهم يسمون^(٤)).

٣- الاستبداد بالرأي والتعصب له في مقابلة النص

وذلك سبب عظيم يتمسك به أصحاب التعصب والتقليد الأعمى دون الوصول إلى الحقيقة ولقد بين الإسلام أن الاستبداد بالرأي وعدم المشاورة أو المناورة مع الغير توصلا للحق من أهم أسباب لخلاف المهلك - إذ أن التعصب للرأي المهرج يشتمل حتى ليختلط رأي المتعصب بدارته ومن ثم فإنه يدفع عن ذاته لا عن فكرته أو يدفع عنهما معاً ، وإذا فإن كل من يجادل إماماً يضع داته في معرض المساواة ومن ثم يصدر له مع أن الفكرة ينبغي أن تظل متفحصة من صاحبها .

ولذا نجد في الإسلام حين حذر لصحابة (رضوان الله عليهم) على وفاة رسول

(١) سورة الأحقاف آية ٢١ - ٢٣

(٢) سورة الأعراف آية ١٣٨

(٣) سورة البقرة آية ١٧٠

(٤) سورة البقرة آية ١٤٦

الله (صلى الله عليه وسلم) إلى حد أنهم يظنونهم ويكلمونهم .. نفت الحق سبحانه أنظارهم إلى ضرورة فصل لفكرة عن الإنسان ، وبين لهم أن محمداً - صلى الله عليه وسلم - بشر ، وموت كما يموت البشر (ومحمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم ..) (١)

لفصل الحق سبحانه لفكرة عن الإنسان حين فصل بين محمد (صلى الله عليه وسلم) وبين دعوته - فمحمد يموت شأنه شأن البشر ، ولكن دعوته شيء آخر ويستبقى بعده أيداً فعالج القرآن هذه القضية بعدم التخصيص للرأي الأعمى والاستبداد به ، بل لابد من فصل الفكرة عن صاحبها ، وعمل الفكر واعتقل دون الاستبداد حتى يصل الإنسان إلى الحقيقة السليمة ، ولا كان اختلف لهلك المذموم.

٤- سوء الفهم وسوء الفواها

وهذا من الأسباب الأساسية لوقوع الخلاف المذموم أيضاً . حيث إن سوء الفهم يترك أثره الكبير على مجرى الحوار فيصرف به صاحبه عن الجادة ، وقد يتصور إلى مقاومة يراود بها بيئة الأفكار حتى لا تصب في موضوع النزاع إلى قرار . وذلك من طريق إلقاء لثمة ولتساؤلات التي لا تفنى عن الحق شيئاً وصلى الله العظيم [ويجادل الذين كفروا] بباطل ليدحضوا به الحق (٢).

٥- تفسير المفاهيم

كذلك من أهم أسباب الخلاف انهمك المذموم لتلاعب بالألفاظ وتفسيرها تفسيراً يغاير مفاهيمها ، وقد كان هذا السبب من أهم وسائل الأعداء في النيل من الإسلام ولذا نجد القرآني يقول في الأحياء : إلهم أن مشأ التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية تعريف لاسامي المحمودة ، ونقلها بالاهراض الفاسدة إلى معان غير ما أريد السلف (٣).

ويجد ، فتلك هي أهم أسباب الخلاف المذموم وقد بينها الإسلام حرزاً من الوقوع فيها ، فيجب علينا أن لا نقع فيها فنفس ونفترق عنها .

(١) سورة آل عمران آية ١١٤ .

(٢) سورة الكهف آية ٥٦ .

(٣) راجع الأحياء ج ١ / ٢٨ يتصرف

أدب الخلاف ،

ولذا جعل الإسلام للخلاف آداباً وألزم المسلم الالتزام بها . إذ ما رجع اختلاف بين مسلم والمسلمة أو المسلم وهيمره في فكر أو رأي ، ولقد حكمت لنا كتب السنة والسيرة كيف كان الصحابة يختلفون ويترمون بآداب الاختلاف ، ولم يؤد اختلافهم إلى تفرق أو تشتت بل كان اختلاف هادفاً يحسم القضية المبحرة دون تعصب لرأي أو فكر .

فلقد اختلف عمرو بن الخطاب رضي الله عنه مع الرسول صلى الله عليه وسلم في قبول شروط الحديبية . . . وكذا اختلف الأئمة الأربعة من الفقهاء في كثير من المسائل الفقهية ، وكان لكل فقيه رأيه المؤيد بالبراهين والأدلة ولم يؤد اختلافهم إلى تفرق أو براع أو عصبية بل كان اختلافهم رحمة من الله على الأمة .

بل إيماناً إذا نظرت إلى القرآن الكريم مجده يسهّل لنا دعاوى المبطلين رغم فسادهما واحتلالهما عما يدعو إليه ، ثم يدقشها ويكر طبعها ويدمرها تدميراً . فناقش قضية الأصنام والأوثان وعبادتها ، وكذا ناقش قضية تأليه البشر - عيسى - وهير وغير ذلك ثم دحض هذه الدعاوى الباطلة وبين فسادها .

بل أننا نجد الإسلام وقد تسع صدره لكل رأي مهما بلغ في الانحراف منتهاه شريطة أن يكون مع صاحبه دليبه ، يقول سبحانه (ومن يدع مع الله إلهاً آخر لا برهان له به فإنما حسابه عند ربه إنه لا يفلح الكافرون) (٣) .

ولذا تجد الإسلام يدعو إلى المجادلة والمجادلة تحريراً للحق من ضوائب الباطل ، وكان من الضروري أن يضع آداباً تضمن المجادلة كى تخدم الحق وتدحض الباطل . وبين الإسلام أن كل من لم ينظر أهل الإلحاد والبدع مناظرة تقطع دأبرهم لم يكن قد أعطى للإسلام حقه ولا رعى بموجب العلم والإيمان ، ولا حصل بكلامه شفاء الصدور وطمأنينة النفوس ، ولا أفاد كلامه العلم واليقين (٤) . وبين الإسلام أن التكوّن من مجادلة الباطل بحجة أن الجدل باطل ضعيف أي ضعيف وتقصير في أداء الرسالة لعدم تغيير الفكر الذي حث الإسلام على تغييره بكل الطرق والوسائل - يقول (صلى الله عليه وسلم) من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليقلبه وذلّه أضغاث الإيمان . . . وفي رواية - ليس

(١) سورة الكهف آية ٦٤

(٢) راجع الأحياء ج ١ / ٢٨ / يتصرف

(٣) سورة المؤمنون آية ١١٧

(٤) نزهة العرش الملك والنقل / ابن تيمية ج ١ / ٢٥٧

وراء ذلك متقال حجة من حردل من إيمان ١٠٠٠ (١).

ولذا نجد ابن حزم يقول: وبالجملة فلا أصعب ممن يزعم بطلان الجدال بالجدال ويريد عدم جميع الاحتجاج بالاحتجاج ويتكلف لفساد المناظرة بالمناظرة لأنه مقر على نفسه أنه يأتي بالباطل، لأن حجته هي بعض لصحج التي يريد إبطال حجتها (٢).

إن فلابد من سنوك منهج القرآن الكريم ولستة النبوية في ظهار الحقيقة عند مجاهدة المفسدين، ودحض باطلهم، هذا المنهج الذي استقامت طريقته على الجادة وسلمت بواضته من لطل، واستهدف غاية شريفة تعق الحق، وتبطل الباطل، وقد طبق هذا المنهج الصحابة رضوان الله عليهم، ولناظر في معالم آداب الاختلاف عندهم نجد ذلك واضحاً جلياً، تلك المعالم التي نعتت فيها بيني

١- بهم كانوا يهتجون ما يطلع من لوار في ظلال هدى لرسول (صلى الله عليه وسلم) بحيث يعالجون الأمر بواقع بمادة لا تمنح فرصة كبيرة للجدل فضلاً عن التنازع والشقاق.

٢- إذا وقع الاختلاف بينهم في أمر ما سارعوا برد الأمر لمختلف فيه إلى كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - فبرول الاختلاف، وذلك تطبيق لمنهج القرآن ١٠٠ فإن تنازعتم في شئ فربوه إلى الله ولرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً (٣).

(وما ختلفتم فيه من شئ فحكمه إلى الله - (١)).

٣- سرعة حضورهم والتزامهم بحكم الله وتسليمهم لتمام لكامل به ١٠٠ تطبيقاً لقول الحق سبحانه (فلا يزيدك لا يؤمنون حتى يحكمركم فيها شجر بينهم ثم لا يجنوا في أنفسهم حرج مما قضيت ويسمعوا تسليماً) (٤).

٤- احترام كل من مختلفين لأخيه، وعدمهم من لتعصب لأعني حيث كان لدى كل منهم شعور بأن ما ذهب إليه أحدهم يحتل لسواب كالذي يراه لنفسه

٥- التزامهم بالتقوى وتجنب الهدى لفضل حلوا من قول الحق سبحانه (ومن أفضل ممن تبع هواه يغير هدى من الله) (٥) وكان من شأن هذا المعظم أن يجعل

(١) حديث صحيح رواه مسلم في صحيحه بسنده الإيمان باب قول النبي من أفتكر من الإيمان ج ١ / ٣٩
عن أبي سعيد (٢) أصول الأحكام / ١١١ حرم ج ٦ / ٢٧
(٣) سورة النساء آية ٥٩ . (٤) سورة القصص آية ١٠ .
(٥) سورة النساء آية ٦٥ . (٦) سورة القصص آية ٤

الحقيقة وحدها هدف المختلفين حيث لا يهم أي منهما أن تظهر الحقيقة على لسانه أو على لسان أخيه.

٦- الالتزام بآداب الإسلام مع استقاء أطيب الكلام وتجنب الألفاظ الجارحة بين المختلفين مع حسن استماع كل منهما للآخر.

٧- تدريبهم عن المماراة والمجادلة السوفسطائية بكل ما يمكن من قوة .
وبدلهم أقصى أنواع الجهد في موضوع البحث مما يعطى لرأي كل من المختلفين صفة الجِد ولا احترام للطرف الآخر وندفع المحالف لقبوله أو معارضة تقديم الأنصل منه.

ويعد ، فتلك هي أهم معالم أدب الاختلاف عند الصحابة ، أضف إليهم ، كما كانوا واقعين عند العدو ، يسارعون بالاستجابة إلى الحق والاعتراف بالخطأ دون أي شعور بالمضاخرة كما كانوا شديدي الاحترام لأهل العلم والخط ، ولم يجاور أحد منهم قدر نفسه ، ولم يضيع حق أخيه ، كما كانوا يرون أن الرأي مشترك ، فقد يكون لحق فيجب ذهب إليه أو فيما ذهب إليه أخوه ، حيث كانت أخوة الإسلام بينهم أصلاً من الأصول الهامة فهي فوق الخلاف أو الوباق في المسائل الاجتهادية وكانوا يرون أن استدراكات بعضهم على بعض معونة يقدمها المسلم لأخيه ، وليس عيباً أو نقداً .

وهكذا استطاع الصحابة (رضوان الله عليهم) أن يقرروا رابطة الإيمان والوحدة بينهم فلم يقع منهم خلاف مهلك أو براع مفرق وذلك باتباعهم هذا المنهج السديد لدى رسمة الإسلام عند اختلاف الآراء ، وبهذه ، أو سلكته أصحاب وجهات النظر والمختلفين في عصرنا هذا .

وربما على ما سبق بيانه من معالم في أدب الاختلاف عند الصحابة وضع علمائنا الأفاضل آداباً للمحاورة والمناظرة عند الاختلاف على فكر أو رأي وذلك حرصاً على سلامتها وتحقيقاً للفرص المقصود منها - وهو (إظهار الحقيقة) - وهي تلك الآداب التي وضعوها بتلخيص فيما يلي

١- أن يتجنب المناظر عجالة ذي قيمة يخشاه لئلا يؤثر ذلك عليه فيضعفه عن القيام بحجته كما ينبغي .

٢- ألا يظن المناظر حقارة خصمه أو أنه ضعيف قليل شأن إذ أن ذلك يقلل من شأنه أو ائتمامه فيمكن لهضم الضعيف منه .

٣- ألا يظن أن خصمه أقوى منه بكثير حتى لا يتقادل ويضعف عن تقديم حجته

على الوجه المطلوب.

- ٤- ألا يكون في حالة قلق نفسي أو اضطراب أو في حالة تفسد عليه مذاحه الفكري ولتفسي كان يكون جشعا أو غامضا أو حائقا . . أو غير ذلك .
 - ٥- أن يتقامل المتناظران في المجلس ، ويبصر أحدهما الآخر إن أمكن ، ويكون متماثلين أو متقاربين عفا ومقد رأ .
 - ٦- ألا يكون الماظر متسرعاً ليقصد استكاث خصمه في زمن يسير لأن ذلك يفسد عليه رويته الفكرية ، ويبعده عن منهج المطلق السديد والتفكير في الوصول إلى الحق .
 - ٧- أن يقصد كلا المتناظرين المساهمة في ظهور الصواب أو الحق ولو على يد خصمه .
 - ٨- أن يتجنب كل منهما الاستهزاء والسخرية وكل ما يشعر بهتقار الماظر وأدبره له صاحبه أو وصفه بالجهل أو قلة الفهم كالتهمس والضحك والهمز والغمز والمز .
 - ٩- أن يحترق - أي المتناظران - من الاختصار لحق في الكلام أو طاقته بدون فائدة ترجى من ذلك .
 - ١٠- أن يتجنبها الألفاظ الغريبة أو المهمة التي تحصل أكثر من معنى .
 - ١١- أن يلتصق بالكلام الملائم للمشروع وألا يخرج عنه .
 - ١٢- ألا يتهرب من أحدهما لكلام خصمه قبل أن يفهم مقصوده تماما .
 - ١٣- أن ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتى يفرغ من كلامه ، ولا يقطع عليه كلامه قبل أن يتمه .
- فهذه هي أهم تلك الآداب التي وضعها العلماء في أسب لبث والمناظرة ، والتي يجب انترامها حتى يتم الوصول إلى الحقيقة بصحة لا خير عندها .
- ولذا كان الإسلام قد وضع آداب طيبة للمناظرة أو الاختلاف في وجهات النظر فلقد جعل الحوار العلمي أيضا ضربا من حلقية ومنطقية ، وأبزم لتعاورين تباعهما وصولا للحق فما هي تلك الخبر بط .

صوابط الحوار (١) العلميين في الإسلام :

مما لا شك فيه أن البحث عن الحقيقة والوصول إلى الصواب هما أهم غاية للمعاورة العلمية فليس لأمر انتصار رأي أو تعصب لهُوى ، ومن ثم كان لابد من وضع ضوابط للحوار العلمى ليحقق هذه الغاية المرجوة منه ، ولقد وضع الإسلام للحوار العلمى ضوابط حلقية وأخرى منطقية ، ويمكنجمال هذه الضوابط هيمايى:

أولاً : الضوابط الحلقية :

١- الإخلاص لله والتجرد عن الأهواء إلابد من التجرد للحق ومجاهدة النفس حتى تتحرر من اتباع هواها أو أهوى ، غيرها وهذا الضابط يجب على كل من المتنازعين أن يتحلى به ، إذ أن الكثير من الاختلافات ظاهرة لاصلاف وباطنها حب الذات إذا ينبغي لإخلاص في المحلرات وأناقشات العلمية بعيدا عن التعصب بدموم لحرب أو لجماعة وأن ينصف الجميع لمقاييما وجد . .

٢- التواضع إلابد يجب على المتنازعين أن يتواضع كل منهما لمظهره تواضعا يستحضر به نفسه بحيث يقف كل من خصمه موقف لشريف لا موقف استعدي ، مواقف المسترشد وعلى جسر من هذا التواضع اسى ينتج لطريق أمام الراى الآخر تلجس معركة الراى عن فوائد كثيرة .

٣- احسان النظر بالخصم وهو أدب احتلقى هام فى مثل هذا المجال خاصة فينبغى على كل من المتنازعين احسان نظر بأخيه ، وأن يطلع كل منهما المظان للأسود عن النظر إلى الآخر .

٤- انصاف الخصم ، ولقد وضع العلماء هذا الضابط فى كيان للنفس البشرية من حب للعلو ، وحب الذات وأو على أشلاء الآخرين . وفى سطة المناقشة قد تصحب الرؤية نتيجة حب الذات ، فمع الإسلام هذا الضابط حتى يحجب الانسان نفسه عن هذا لهوى فيعترف لغيره بالفضل إن كان معه الحق فيرتفع بذلك فوق الموقف النفسى ولأالحق فحين هذا الضابط صفاء النفس الشاهدة بدهل

(١) من المحور وهو الرجوع عن النفس إلى النفس والمعاورة - المجاورة والتمازج النجوى . وهو حكمة تتم بين اثنين فأكثر يشرح أحدهما شيئا ويملكه الآخر ويحيى عليه ويحدث بهما . ويولد منه جماعة لا شرح ويخلص بالاتفاق أو خفاء الفكرة بالوضوح ولم يردت استعارة مقترنة بالبدل فى سورة المجادلة (قد سمع الله قول الذين يجادلون فى شأنك إلى الله والله يسمع مطروكا ١ الآية رقم ١ وفى قوله تعالى (قال له صاحبه وهو يحاوره) سورة الكهف آية (٣٧)

في وقت تشمل فيه النفس البشرية ، وتنس ، على أن ذلك تغليب لمصلحة الأمة على مصلحة الشخص الممثل في كسب المعركة عن طريق المبارزات الكلامية .
ومن ثم يكون تلقين الناس للمنصف لخصمه ، والمعترف له بالفضل ، وهي مرتبة أعلى فوق الاعتراف بالخطأ ، وإذا ترى الناس يكبرون المعترف بالخطأ أشد من اكبارهم لمن كسب الجولة .

٥- الامتناع عن الإيذاء والسخرية أو البذاءة والفحش ، ويجمع ذلك كله «ترك الطعن والتجريح بالخصم» وهو خلق إسلامي كريم دعا إليه الإسلام حيث قال النبي (صلى الله عليه وسلم) لبيس المؤمن بالطعان ولا بالعان ولا بالفاحش والبيد^(١) .
وهذا الضابط الظلي الكريم يعد من أهم أسباب التواضع والتقارب ، لذا كان من عوامل الوصول إلى الحق ترك الطعن والتجريح للطرف الآخر ، والتناس العذر له ، وإن كان مخطئا في ظن صاحبه^(٢) ، وإلا ضاعت الفائدة واشتدت المعركة .
ومن المؤسف جدا - لاسيما في عصرنا الحاضر - أن نرى بين المتعاضدين من يشهر سيف الذم والتجريح للآخر متهما إياه بقتل الدين أو باتباع الهوى والابتداع والانحراف .

٦- أن يكون الحوار بالحسنى - وهي دعامة أساسية من الدعائم التي ينبغي أن يتصف بها الحوار العلمي ، فينبغي أن يطلب على الحوار العلمي الهدوء والرواية بدل الانفعال والسفينة الممقوتة ، ولذا أمر الله رسوله (صلى الله عليه وسلم) أن يكون منهج دعوته قائما على هذه الدعامة أيضا (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن)^(٣) فالكلمة العنيفة لا لزوم لها ، ولا شرة تجنى من ورائها إلا أنها تجرح المشاعر ، وتغير مودة القلوب ، وتترك صفاء الأنفس .

فالحوار بالحسنى خلق كريم وضابط عظيم وخسمة الإسلام وهو فريد من نوعه حتى مع أهل الكتاب (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن)^(٤) .
فإذا كان هذا هو مرقف الإسلام مع من يجادلونه من أهل الكتاب الذين يخالفونه في العقيدة وطبق هذا المنهج رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابته

(١) حديث صحيح رواه الترمذي في سننه باب البر والصلة ج ٨ / ١٤٩ .

(٢) راجع أدب الحوار والمناقشة د/ علي أبو جريشة ص ٦٧ ط دار الوفاء - المنصورة ، والصورة الإسلامية د/ القرضاوي ص ٣٢٩ .

(٣) سورة النحل آية ٦٢٥ .

(٤) سورة المائدة آية ٤٦ .

مع المشركين في كثير من المواقف ، فكيف ينبغي أن يكون حوار المسلم مع أخيه الذي يؤمن بكل ما يؤمن به من عقيدة وشريعة ورسول وكتاب .

٧- ضرورة احترام رأي المخالف واستهداف الحقيقة عند كل

فينبغي على كل من المتحاورين أن يحترم كل منهما رأي صاحبه ، وأنه في قرارة نفسه يريد الحقيقة ومجتهد ، فقد يكون مصيبا أو مخطئا ، وأن أخطأ أبان له الحقيقة ومجتهد ، فقد يكون مصيبا أو مخطئا ، وأن أخطأ أبان له الحقيقة بالأدلة والبراهين فلا تكبر ولا احتقار ، بل احترام وتقدير ، وإعطاء كل صاحب رأي حقه من الاعتبار والاهتمام .. وبعد ، فذلك هي أهم الضوابط الأخلاقية للحوار العلمي ، أما الضوابط المنطقية فيمكن أجمالها فيما يلي :

ثانيا : الضوابط المنطقية للحوار العلمي :

وإذا كان الإسلام قد وضع للحوار العلمي ضوابط أخلاقية فإنه في ذات الوقت وضع ضوابط منطقية استخلصها طوائفنا الأفاضل من واقع الاختلافات والمناظرات التي دارت بين علماء الإسلام من السلف الصالح والفقهاء وغيرهم وصبوا لنا هذه الضوابط فيما يلي :

١- أن يعلم كل من المتحاورين أن الحوار مهارة فكرية تُدار بحسب الحق لا بحسب شخص ما .

٢- أن يكون هناك موضوع للحوار فلا يمكن أن يتحاور اثنين في أمر لم يُعلم أو غير محدد المعالم ولا كان الحوار هذيانا ولقاوا .

٣- الإحاطة الشاملة بآطراف الموضوع وأبعاده ، وإذا نجد الإمام أبا حامد الغزالي يشترط على من يريد نقد علم من العلوم أن يتبحر فيه ، بل ويزيد على أعلم طماء هذا الفن ليتمكن من أداء الحوار على قاعدة راسخة من العلم ، فيقول : « لا يقف على فساد نوع من العلوم من لا يقف على منتهى ذلك العلم حتى يساوى علمهم في أصل ذلك العلم ثم يزيد عليه » . وقد طبق هذا الضابط هو على نفسه عندما تعرض لنقد الفلسفة .

٤- الوقوف بحذر ازاء كل رأي ينور حول الموضوع ، ولابد من تمحيصه قبل أن يسبقه المزاج الشخصي فيقبله للوهلة الأولى ثم يتبين زيفه بعد ذلك .

٥- ألا يحتكر أحدهما زمام الحديث وحده ، بل لابد من ترده بينهما والاختزال والرد بين كل وتناول الحديث بكلام طيب لين لا جمود فيه ولا تجريح .

٦- التزام الأدلة الاصولية أو العقلية وتقديعها مؤيدة بالقرآن والسنة ، والا يقدم
أى منهما دليلا يريد به أصل دعواه ، ولا يطعن الا على الاسس التى يجرى عليها
التحاور والا يكون فى كلام أى منهما تناقض .

٧- أن يفترض كل منهما صحة رأى الآخر وأن يجاريه توصلا للحق .

٨- وأنه يجب أن ينتهى الحوار عند ظهور الحق ، والا يمتد لدرجة التطاول على
المخالف فيكون الشقاق والنزاع .

٩- أن يسعد كل من المتحاورين بظهور الحق فهو بيت القصيد ، ولا شكل فى
ظهوره على يد أى منهما فلا تمصّب ولا جحود ، بل تسليم بالمسلمات ، وقبول
للنتائج التى توصلا إليها بالأدلة القاطعة .

١٠ - مواساة الطرف الآخر وشكره على اجتهاده وعدم الظهار الشبهة
به^(١) .

تلك هى أهم الضوابط المنطقية للحوار العلمى ، والتى يجب علينا جميعا أن
نلتزمها وأن نحترمها ونتبناها عند محاوره الغير لنا أو محاورتنا له حتى لا يظهر
شقاق أو نزاع فنذل ونضلل ونذهب ريحنا ونكون لقمة هائلة لغيرنا .

أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يجعلنا متمسكين بكتابه وسنة رسوله
(صلى الله عليه وسلم) وأن يجمع قلوبنا على الخير والحق أنه سميع قريب مجيب
الدعوات .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

دكتور

محمد محمد يحيى

قسم الدعوة والثقافة الاسلامية

بالكلية

(١) راجع مقامهم لثبوت / محمد عبدالله ج ١ / ١٠٦ .

